

التفسير والإسرائيليات (3)

ويرجع الضعف والوضع في التفسير بالمأثور إلى أسباب أهمها

1- **ما دسه الزنادقة من اليهود والفرس والرومان** وغيرهم في الرواية الإسلامية ، فقد دخل هؤلاء الإسلام وهم يضمرون له الشر والعداوة والكيد ، وتستروا بالإسلام ، بل بالغ بعضهم في التستر فتظاهر بحب آل بيت النبي ✕ ، ولما كانوا لا يمكنهم مواجهة سلطان الإسلام لا عن طريق الحرب والعداوة السافرة ، ولا عن طريق الحجة والبرهان ، فقد توصلوا إلى أغراضهم الدنيئة عن طريق الوضع ، والاختلاق ، والدس في المرويات الإسلامية على النبي ✕ وعن الصحابة ، والتابعين ، وكان للتفسير ولا ريب كفل من هذا ، وكان هذا الصنف من أخبث الوضاعين ، فقد وضعوا على النبي أحاديث يخالفها المحسوس ، أو يناقضها المعقول ، أو تشهد أذواق الحكماء بسخافتها ، وإسفافها ، مما لا يليق بالعقلاء.

2- **الخلافاً السياسية والمذهبية** : فقد سولت هذه الخلافاً لأرقاء الدين ، وضعفاء الإيمان أن يضعوا أحاديث

تؤيد مذاهبهم ، وأحاديث في فضائل متبوعهم ، وفي مثالب مخالفهم ، وذلك : كما فعل الشيعة ، ولا سيما الروافض ، فقد وضعوا في فضل سيدنا علي وآله أحاديث كثيرة ، ونسبوا إليه كل علم وفضل ، وفيها ما يتعلق بتفسير بعض آيات القرآن ، وبأسباب النزول ، كما وضعوا أحاديث في ذم السادة : **أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعمر بن العاص ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وغيرهم**.

وكذلك : فعل أنصار **العباسيين** ، فقد وضعوا على ابن عباس روايات كثيرة ، ولا سيما في تفسير القرآن ، وصوره بصورة العالم بكل شيء وقولوه ما لم يقل ، كما وضعوا أحاديث في مثالب **الأمويين** وذمهم ، وقابلهم أنصار الأمويين بالمثل ، فضلاً عن عقل العقلاء ، وإنما ينصبون بذلك المكيدة لضعفاء الأحلام ، وأرقاء الدين ، حتى يقعوا في ريبة فتترنزل من نفوسهم عقيدة : أن الإسلام تنزل من حكيم عليم.

3- **القصاص** : فقد كانت هناك فئة تقص بالمساجد ، وتذكر الناس ، وترغبهم ، وترهبهم ، ولما كان هؤلاء ليسوا من أهل العلم بالحديث ، وكان غرضهم من ذكر القصص استمالة العوام ، فقد اختلقوا بعض القصص الباطل ، وروجوا البعض الآخر بذكرهم له ، وفي هذا الكثير من الإسرائيليات والخرافات والأباطيل ، وقد تلففها الناس منهم ؛ لأن من طبيعة العوام الميل إلى العجائب والغرائب.

وقد حدثت بدعة القص في آخر عهد **الفاروق** : عمر رضي الله عنه ، وقد كان ملهما حقاً ، حينما أبى أن يقص قاص في المسجد ، وفيما بعد صار حرفة ، ودخل فيه من لا خلاق له في العلم ، وقد ساعدهم على الاختلاق : أنهم لم يكونوا من أهل الحديث.

4- **بعض الزهاد والمتصوفة** : فقد استباح هؤلاء لأنفسهم وضع الأحاديث ، والقصص في الترغيب ، والترهيب ، ونحوهما ، وتأولوا في الحديث المتواتر المعروف : "**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**" ، وقالوا : إنما تكذب للنبي ولا تكذب عليه

5- **النقل عن أهل الكتاب** الذين أسلموا ك **كعب الأحبار ، وهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام ، وتميم الداري** وأمثالهم ، وقد حمل هؤلاء الكثير من المرويات المكذوبة ، والخرافات الباطلة ، الموجودة في التوراة وشروحها ، وكتبهم القديمة التي تلقوها عن أحبارهم ورهبانهم جيلاً بعد جيل ، وخلفاء عن سلف ،

ولم تكن هذه الإسرائيليات والمرويات مما يتعلق بأصول الدين ، والحلال والحرام ، وهي التي جرى العلماء من الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم على التثبت منها ، والتحري عن روايتها ، وإنما كانت فيما يتعلق بالقصص ، وأخبار الأمم الماضية ، والملاحم ، والفتن ، وبدء الخلق ، وأسرار الكون ، وأحوال يوم القيامة.

وقد تنبه إلى هذا بعض الأئمة القدامى ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، المتوفى سنة 827 هـ ، في أثناء الكلام عن تفاسير الصحابة ، قال : "**وهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير** ، في تفسيره عن هذين

الرجلين : **ابن مسعود ، وابن عباس** ، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب ، التي أباحها رسول الله ✕ حيث قال : "**بلغوا عني ولو آية** ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم

اليرموك زاملتين (الزاملة البعير الذي يحمل عليه - يعني حمل بعيرين) من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث ، من الإذن في ذلك ، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد (مقدمة في أصول التفسير ص (45) ،

وقال أيضاً في رده على البكري ، منكرأ عليه استدلاله بالحديث الذي يرويه ، عن استشفاع آدم بالنبي ﷺ: هذا الحديث ، وأمثاله لا يُحتج به في إثبات حكم شرعي ، لم يسبقه أحد من الأئمة إليه.... فإن هذا الحديث لم ينقله أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد حسن ، ولا صحيح ، بل ولا ضعيف يستأنس به ، ويعتضد به ، من أخذ ذلك عن مسلمة أهل الكتاب أو غير مسلمتهم كما روي : أن **عبد الله بن عمرو** وقعت له صحف يوم اليرموك من الإسرائيليات ، وكان يحدث منها بأشياء (الرد على البكري ص (6).
وقد وافق **ابن تيمية** على مقالته أحد تلاميذه ، وهو : الإمام **الحافظ** المفسر ابن كثير ، فذكر نحواً من ذلك في مقدمة تفسيره.

وقد جاء بعد **ابن تيمية** : الإمام العالم **المؤرخ** ، واضع أساس علم الاجتماع : **عبد الرحمن** بن خلدون ، المتوفى سنة 808 ، فأبان عن ذلك بأوفى وأتم في هذا في مقدمته المشهورة في أثناء الكلام عن علوم القرآن من التفسير والقراءات ، قال : "وصار التفسير على صنفين تفسير نقلي ، مسند إلى الآثار المنقولة عن السلف ، وهي : معرفة **الناسخ والمنسوخ** وأسباب النزول ، ومقاصد الآي ، وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين ، وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا ، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث ، والسمين ، والمقبول ، والمردود. والسبب في ذلك : أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ، ولا علم ، وإنما غلبت عليهم البداوة ، والأمية ، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات ، وبدء الخليقة وأسرار الوجود ؛ فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدون منهم ، وهم أهل التوراة من اليهود ، ومن تبع دينهم من النصارى ، وأهل الكتاب الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ، ومعظمهم من **حمير** ، الذين أخذوا بدين **اليهودية** ، فلما أسلموا بقوا علي ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاجون لها مثل أخبار بدء الخليقة وما يرجع إلى الحداث (أحداثه المشهورة) ، والملاحم ، وأمثال ذلك ، وهؤلاء مثل : **كعب** الأخبار ، و**وهب** بن منبه ، و**عبد الله بن سلام** ، وأمثالهم ،

فامتلات التفاسير من المنقولات عنهم ، وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم وليست مما يرجع إلى الأحكام ، فتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل ويتساهل المفسرون في مثل ذلك ، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات ، وأصلها - كما قلنا - عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك ، إلا أنهم بعد صيتهم ، وعظمت أقدارهم لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة ، فتلقيت بالقبول من يومئذ "مقدمة ابن خلدون : بحث التفسير ص 368 ط الأزهرية

وفي كتب التفسير من هذه الإسرائيليات طامات وظلمات ، والكثير منها لم ينقله على أصله ، ولم يوقف على قائله ، فكانت مثارا للشك ، والطعن ، والتقول على الإسلام ونبية صلى الله عليه وسلم.

خطورة رفع هذه الإسرائيليات إلى النبي ﷺ

ولو أن هذه الإسرائيليات ولا سيما المكذوب والباطل منها وقف بها عند قائلها ، لكان الأمر محتملاً بعض الشيء ، ولكن الشناعة وكبر الإثم : أن بعض الزنادقة ، والوضاعين وضعفاء الإيمان ، قد رفعوا هذه الإسرائيليات إلى المعصوم ﷺ ونسبوا إليه صراحة ، وهنا يكون الضرر الفاحش والجنابة الكبرى على الإسلام والتجني الآثم على النبي ﷺ ؛ فإن نسبة الغلط ، أو الخطأ أو الكذب إلى الراوي أيا كان أهون بكثير من نسبة ذلك إلى النبي ﷺ. وإن ما اشتملت عليه بعض الإسرائيليات من الخرافات ، والأباطيل ليصد أي إنسان - مهما بلغ من التسامح في هذا العصر الذي نعيش فيه - عن الدخول في الإسلام ، ويحمله على أن ينظر إليه نظرة الشك ، والارتياب. ولهذا : ركز المبشرون والمستشرقون طعونهم في الإسلام ونبية على مثل هذه الإسرائيليات والموضوعات ؛ لأنهم وجدوا فيها ما يسعفهم على ما نصبوا أنفسهم له من الطعن في الإسلام ، وإرضاء لصلبيتهم التي رضعوها في لبنان أمهاتهم.

وهذه الأباطيل والخرافات مهما بلغ إسنادها من السلامة من الطعن فيه ، لا نشك في تبرئة ساحة النبي صلى الله عليه وسلم عنها : { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ }.

الموقوف من الإسرائيليات على الصحابة والتابعين

ولو أن هذه الإسرائيليات جاءت مروية صراحة عن **كعب الأحبار** أو **وهب بن منبه** ، أو **عبد الله بن سلام** ، وأضرابهم ، لدلت بعزوها إليهم أنها مما حملوه ، وتلقوه عن كتبهم ورؤسائهم قبل إسلامهم ، ثم لم يزالوا يذكرونه بعد إسلامهم. وأنها ليست مما تلقوه عن النبي ﷺ أو الصحابة ، ولكانت تشير بنسبتها إليهم إلى مصدرها ، ومن أين جاءت وأن الرواية الإسلامية بريئة منها.

ولكن بعض هذه الإسرائيليات بل الكثير منها جاء موقوفا على الصحابة ، ومنسوبا إليهم رضي الله عنهم فيظن من لا يعلم حقيقة الأمر ، ومن ليس من أهل العلم بالحديث أنها متلقاة عن النبي ﷺ ؛ لأنها من الأمور التي لا مجال للرأي فيها ، فلها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، وإن لم تكن مرفوعة واضحة.

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 10/10/2010

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com